الأمم المتحدة S/2016/99

مجلس الأمن

Distr.: General
1 February 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا – المقدمة وأولويات البعثة

١ – يقدّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب إليّ أن أقدم على فترات منتظمة تقارير بشأن تنفيذ ولاية البعثة. ويتناول التقرير أنشطة البعثة وما يتصل بها من تطورات في الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٢ – ولا تزال أولويات البعثة تتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة. وفي إطار سعي البعثة لتحقيق أهدافها، تواصل تفاعلها البنّاء مع بريشتينا وبلغراد، وجميع طوائف كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ولا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو تؤديان دورهما في إطار ما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا تزال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون موجودة في كوسوفو، تمشيا مع بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقريري المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وتعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها عن كثب مع البعثة.

ثانيا – أهم التطورات السياسية

٣ – تميزت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار عرقلة سير عمل برلمان كوسوفو من قبل نواب المعارضة الذين احتجوا، جزئيا، على مجموعة من الاتفاقات اعتُمدت في آب/أغسطس ٢٠١٥ في إطار الحوار بين بلغراد وبريشتينا الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من هذا، أُحرز تقدم في عملية الاندماج الأوروبي. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، وقّع رئيس وزراء كوسوفو، ووزيره المعني بالاندماج الأوروبي، على اتفاق لتحقيق الاستقرار والشراكة

030216 020216 16-01063 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مع ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، ومفوض شؤون سياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات توسيع الاتحاد. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد برلمان كوسوفو قانونا يقضي بالتصديق على الاتفاق. وقد غادر جميع ممثلي المعارضة باستثناء واحد فقط قاعة الجلسات العامة قبل دقائق من إجراء التصويت، دون تعطيل سير الجلسة.

٤ - وخلال جلسات البرلمان الأخرى المعقودة أثناء هذه الفترة، أطلق أعضاء المعارضة عبوات الغاز المسيل للدموع داخل قاعة الجلسات العامة أو خارجها. وكانت القضايا الخلافية المعلنة هي رفض المعارضة لإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو والاتفاق بشأن تعيين الحدود الإقليمية الموقَّع مع الجبل الأسود. وفي محاولة للخروج من المأزق السياسي وتعزيز الحوار، يسرت رئيسة كوسوفو، عاطفة يحيى آغا، سلسلة من المشاورات فيما بين القادة السياسيين.

٥ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عقب احتجاجات عنيفة وقعت خلال الاحتفالات ''بيوم العلم'' الألباني، اعتقلت شرطة كوسوفو عددا من نشطاء حزب ''تقرير المصير'' المنتمي إلى المعارضة، منهم أحد المشتركين في تأسيسه ألقي عليه القبض للاشتباه في ارتكابه جرائم جنائية تتصل بتعطيل عمل البرلمان، بما في ذلك ''استخدام سلاح أو أداة خطرة''. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، علَّق رئيس البرلمان لبقية اليوم مشاركة جميع النواب المنتمين إلى حزب المعارضة باستثناء اثنين، محتكما في ذلك إلى المادة ٤١ من النظام الداخلي للبرلمان المتعلقة بالسلوك المخل بالنظام.

٦ - وفي ٩ كانون الثاني/يناير، نظمت أحزاب المعارضة احتجاجا على نطاق واسع في بريشتينا، دعت فيه إلى استقالة رئيس الوزراء عيسى مصطفى والنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية هاشم تاجي. ولجأ بعض المحتجين إلى العنف، مما أدى إلى إصابة بعض الأشخاص وإلحاق أضرار بممتلكات عامة. وأدان هذا العنفَ كل من ''التحالف من أجل مستقبل كوسوفو'' و ''المبادرة من أجل كوسوفو''، وهما من أحزاب المعارضة الثلاثة الرئيسية، في بيانين صدرا في نفس اليوم. ولكن في ١٠ كانون الثاني/يناير، أعلنت أحزاب المعارضة الثلاثة جميعها أن الاحتجاجات ستستمر. وكانت المظاهرات التي جرت في بريشتينا في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ويومي ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر قد اتسمت أيضا بحوادث عنيفة، على النحو الوارد بالتفصيل في الفقرة ١٩.

٧ - وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أحالت الرئيسة يحيى آغا إلى المحكمة الدستورية لكوسوفو، لغرض الاستعراض، الاتفاقات المبرمة في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ في بروكسل بشأن ''المبادئ العامة/العناصر الرئيسية'' لرابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في

كوسوفو. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، قضت المحكمة بأن الرابطة/الجماعة يمكن أن تتأسس على النحو المنصوص عليه في اتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. بيد أن المحكمة ارتأت أن ''المبادئ العامة/العناصر الرئيسية'' لا تمتثل تماما لروح الدستور، وقضت كذلك بأن الحكومة ينبغي أن تدرج هذه الاستنتاجات في القوانين اللاحقة. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، أكد رئيس الوزراء علنا استعداد الحكومة لمواصلة عملية تأسيس الرابطة/الجماعة، وذلك تمشيا مع قرار المحكمة.

٨ - ولم تعقد خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي اجتماعات رفيعة المستوى للحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وأعربت حكومة صربيا باستمرار عن قلقها إزاء الآثار السلبية المحتملة للنزاع السياسي الداخلي في بريشتينا على حالة تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين بلغراد وبريشتينا. ومع ذلك، استمر إحراز التقدم في بعض المجالات العملية لتنفيذ الاتفاقات. ففي ٤ كانون الثاني/يناير، قدمت حكومة النمسا، نيابة عن كوسوفو، طلبا إلى الاتحاد الدولي للاتصالات لتخصيص رمز اتصال هاتفي ذي ٣ أرقام، وفقا لخطة العمل بشأن الاتصالات المتفق عليها بموجب اتفاقات ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥. وقررت سلطات كوسوفو، من جانبها، أن تمنح ترخيصا لشركة صربية ضمن الإطار التنظيمي لكوسوفو امتثالا لخطة العمل نفسها.

٩ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، اتفقت غرفتا التجارة في بلغراد وبريشتينا على خطة من ثلاث مراحل لمواءمة الشهادات البيطرية بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠١٦ بغية تذليل العقبات التقنية أمام التجارة عبر الحدود. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، عقدت الغرفتان منتدى للأعمال التجارية في بلغراد، لاستكشاف مزيد من سبل تعزيز التعاون التجاري.

١٠ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وقّع ممثلون عن القوات المسلحة الصربية وقوة الأمن الدولية في كوسوفو اتفاقا لرفع القيود تماما عن منطقة السلامة الجوية. وهذه المنطقة المنشأة بموجب اتفاق كومانوفو العسكري - التقني المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩، كانت تشمل سابقا نطاقا عرضه ٢٥ كم من المجال الجوي الصربي على طول خط الحدود الإدارية.

١١ - وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أكدت مؤسسة التصدي لتحديات الألفية التابعة لحكومة الولايات المتحدة أهلية كوسوفو لوضع اتفاق يتاح بموجبه تمويل للتنمية بمبلغ يتراوح بين ٦٠ و ١٠٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات. ودعم مكتب منسق الأمم المتحدة المعني بالتنمية في كوسوفو مؤسسات كوسوفو في تحقيق هذا الإنجاز.

١٢ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت المفوضية الأوروبية التقرير الثالث والنهائي عن التقدم الذي أحرزته كوسوفو في الوفاء بمتطلبات خريطة الطريق الخاصة بها لتحرير

تأشيرات الدخول. ولاحظت المفوضية أن على كوسوفو الوفاء بثمانية متطلبات متبقية، يتعلق معظمها بسيادة القانون، قبل أن توصي المفوضية برفع شرط التأشيرة. وشددت استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن كوسوفو، التي نُشرت في مستهل كانون الأول/ديسمبر، على أهمية استيفاء جميع الشروط المحددة لتحرير التأشيرات وشجعت كوسوفو على مواصلة جهودها لتحقيق تقدم.

ثالثا - شمال كوسوفو

١٣ - في شمال كوسوفو، لم يكن تنفيذ عناصر اتفاقات ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ متجانسا. ففي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، بدأ تنفيذ الخطة المتفق عليها من أجل تنشيط الجسر الرئيسي في ميتروفيتشا والمناطق المحيطة به. ولكن هناك مذكرة تفاهم لتعيين الحدود الإدارية للمناطق المساحية في سوفيدو/سوهادول وكروي إي فيتاكوت/برجاني لا تزال قيد المناقشة، ولم يتم توقيعها بعدُ.

١٤ - وظلت الحالة في حي كروي إي فيتاكوت/بردجاني المختلط عرقيا في ميتروفيتشا الشمالية على جدول أعمال المؤسسات المحلية والمركزية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، شوهد عمال من ألبان كوسوفو في عدة مناسبات ينظفون قطع أرض لغرض إعادة البناء. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، لم يمتثل عاملان من ألبان كوسوفو لأوامر صادرة عن مفتشي البلدية لوقف ذلك النشاط، مما أدى إلى اعتقالهما من قبل شرطة كوسوفو لغرض الاستجواب. واجتمع الفريق العامل المشترك بين الوزارات المعني بالعودة إلى حي كروي إي فيتاكوت/بردجاني في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وفي الاجتماع الثاني، وافق الفريق العامل على منح الإذن لثلاث عائلات من ألبان كوسوفو لبدء إعادة بناء منازلها، وساعد حسن النية الذي أبداه الجانبان في هذه العملية على كبح التوترات.

١٥ - وبعد رفضها للميزانيات التي اقترحتها مجالس بلديات الشمال في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، عرضت وزارة المالية في تشرين الثاني/نوفمبر على البلديات مقترحات منقحة تنطوي على تخفيضات هامة للمخصصات الواردة في وثائق الميزانية الأصلية، ولا سيما فيما يتعلق بالاستثمارات الرأسمالية ونطاقات الأجور. وبالرغم من محاولة كلا الجانبين تجنب تكرار الحالة التي حدثت في عام ٢٠١٥ حيث تعرقل عمل البلديات بسبب خلاف بشأن الميزانية طال أمده، فإن الاجتماعين اللذين عُقدا لاحقا بين العُمَد والحكومة في ٩ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر لم يسفرا عن حل وسط، ولا تزال المشاورات جارية.

١٦ - واستمر تنفيذ اتفاق تموز/يوليه ٢٠١١ بشأن وثائق التسجيل المدني، حيث تم تسليم نسخ طبق الأصل من دفاتر التسجيل المدني لما قبل عام ١٩٩٩ من بريشتينا الى بلديات الشمال. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر و ١١ كانون الأول/ديسمبر، تم تسليم دفاتر التسجيل المدني إلى بلديات زوبين بوتوك، وزفيتشان/زفيتجان وليبوسافيتش/ليبوسافيك. وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، وافق المجلس البلدي لزوبين بوتوك، استجابة لطلب من وزارة الداخلية، على تخصيص قطعة أرض لبناء مركز للشرطة ولفرقة إطفاء تابع لكوسوفو، وكانت تلك المرة الأولى التي تقوم فيها إحدى بلديات الشمال بمنح حقوق استخدام الأراضي لمؤسسة مركزية تابعة لكوسوفو.

١٧ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، سحبت القوة الدولية جنودها من نقطة الرصد المتقدمة قرب البوابة ٣١ للمعبر الحدودي. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، سلَّمت القوة إلى الملاك المحليين قطع الأرض التي كان يوجد عليها مخيم جبرا/تشابير في بلدية زوبين بوتوك الذي تم هدمه.

١٨ - وواصلت البعثة ما تقوم به من عمل للرصد والوساطة والتيسير بشأن مجموعة واسعة من القضايا العالقة بين الحكومة والمجتمع المدني في ميتروفيتشا الشمالية والجنوبية. ونظمت البعثة أيضا اجتماعات مع السلطات البلدية من كلا جانبي نهر إيبير/إيبار لتشجيع التوصل إلى مزيد من الحلول المحلية للمسائل الخلافية.

رابعا - الأمن

١٩ - ظلت الحالة الأمنية العامة في كوسوفو مستقرة عموما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رغم أعمال العنف الحاصلة خلال الاحتجاجات السياسية. ففي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، حاول مهاجمون في بريشتينا استهداف موكب رئيس الوزراء بكرات من الطلاء. وألقت شرطة كوسوفو القبض على شخصين مشتبه في تورطهما في الحادث. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، ألقت شرطة كوسوفو القبض على ١٠ أشخاص مشتبه في قيامهم برشق ضباط من الشرطة بالحجارة وقنابل المولوتوف خلال احتجاج أمام مبنى البرلمان. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، استخدمت شرطة كوسوفو الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه لتفريق حشد من المحتجين العنيفين في نفس المكان. وألقي القبض على ثلاثة متظاهرين، كانت بحوزة اثنين منهم قنابل حارقة. وأصيب سبعة عشر ضابطا بجروح. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتقلت شرطة كوسوفو ٣٠ متظاهرا آخر خلال احتجاجين عنيفين في بريشتينا. وخلال الاحتجاج الذي وقع في ٩ كانون الثاني/يناير، ألقى متظاهرون قنابل

المولوتوف والحجارة على ضباط الشرطة. وأصيب ما يقرب من ٣٠ شخصا من بينهم ٢٤ من ضباط الشرطة بجروح، وألقي القبض على ٣٤ شخصا.

٢٠ - وحَدَت الهجمات الإرهابية التي وقعت في باريس في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر بسلطات كوسوفو إلى تعزيز الإجراءات الأمنية بقدر متوسط، في حين رفعت القوة الدولية درجة تأهبها. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتقلت شرطة كوسوفو عند المعبر الحدودي هاني إي إليزيت/الجنرال يانكوفيتش مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، ثلاثة من ألبان كوسوفو أعادتهم السلطات التركية بتهم تتصل بالإرهاب. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، اعتقلت وحدة مكافحة الإرهاب ومكتب الادعاء الخاص لكوسوفو شخصا من ألبان كوسوفو في قرية ريزهانتشي/ريزهانسي (بلدية هاني إي إليزيت/الجنرال يانكوفيتش) يُشتبه في تورطه في الإرهاب، وكان ذلك في عملية مشتركة مع السلطات الإيطالية. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، وجه مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو لائحة اتهام لخمسة من ألبان كوسوفو ألقي عليهم القبض في ١١ تموز/يوليه في بحيرة بادوفتش/بادوفاك قرب بريشتينا حينما كانوا، فيما يقال، يستعدون لتصوير شريط فيديو يبايعون فيه منظمة إرهابية (تنظيم الدولة الإسلامية). وفي ٤ كانون الثاني/يناير، ألقي القبض على اثنين من ألبان كوسوفو مرحلين من تركيا للاشتباه في انتهاكهما للمادة ١٤٣ من القانون الجنائي لكوسوفو، ''تنظيم جماعة إرهابية والمشاركة فيها''. وفي الفترة ما بين ٢٣ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عُثر في محلة البوشناق بميتروفيتشا الشمالية على عبارة ''تنظيم الدولة الإسلامية'' مكتوبة على الجدران في عدة أماكن، بما في ذلك مدخل اثنين من منازل صرب كوسوفو.

٢١ - ووقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدد من الحوادث التي ضلعت فيها طوائف من غير الأغلبية، خاصة في شمال وغرب كوسوفو. ففي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أُصيب شاب من صرب كوسوفو في كوفتش إي إبيرمي/غورنيي كوتشي (بلدية نوفوبيردي/نوفو بردو) بطعنة في مواجهة بين مجموعتين من شباب صرب كوسوفو وألبان كوسوفو بشأن مباراة لكرة القدم. وألقي القبض على شابين من ألبان كوسوفو. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، رُشقت بالحجارة في بييه/بيتش حافلة على متنها أشخاص من صرب كوسوفو مشردون داخليا. وألقي القبض على اثنين من ألبان كوسوفو لصلتهما بهذا الحادث. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، ارتكب أشخاص مجهولو الهوية عمليتين منفصلتين لإطلاق النار من سيارة في غوراجديفتش/غوراجديفاتش (بلدية بييه/بيتش) وسربوبران/سيربوبراني (بلدية إيستوغ/إستوك). وفي الحالة الأولى، تضرر نصب تذكاري للضحايا من صرب كوسوفو وأحرقت

سيارة. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، أُلحقت أضرار بقبور في مقبرة كاثوليكية تقع في قرية ديداي في بلدية بريزرن.

خامسا – سيادة القانون

٢٢ – في ١٥ كانون الثاني/يناير، وافق مجلس وزراء هولندا على أن تُستضاف في هولندا الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص. وستتولى المحكمة المتخصصة، وهي مؤسسة تابعة لكوسوفو تضم قضاة دوليين، المحاكمة في القضايا المتعلقة بالجرائم الخطيرة المرتكبة أثناء نزاع كوسوفو وفي أعقابه، ومن المتوقع أن تبدأ عملها في وقت ما خلال عام ٢٠١٦. وأبرمت حكومتا هولندا وكوسوفو اتفاقا بشأن المقر يبين الترتيبات التي ستنطبق على هذه المؤسسة.

٢٣ – وواصلت البعثة رصد الحالة فيما يتعلق بسيادة القانون والاضطلاع ببعض المسؤوليات في هذا المجال، والحفاظ في الوقت ذاته على علاقات التعاون التقني مع المؤسسات ذات الصلة بسيادة القانون في كل من بلغراد وبريشتينا. واستمرت البعثة في تيسير طلبات المساعدة القانونية المتبادلة من الدول التي لا تعترف بكوسوفو، وتقديم خدمات التصديق على المستندات، بما في ذلك لسكان كوسوفو، للتصديق أساسا على وثائق الحالة المدنية، والشهادات الأكاديمية ووثائق المعاش التقاعدي. ومن ١٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٥ كانون الثاني/يناير، تم تجهيز ما مجموعه ٤٥٩ وثيقة من هذا النوع.

٢٤ – وواصلت البعثة تيسير الاتصالات بين سلطات كوسوفو والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ودولها الأعضاء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدرت ١٣ ”نشرة حمراء“ من نشرات الإنتربول بناء على طلب البعثة. وحضرت البعثة الجمعية العامة الرابعة والثمانين للإنتربول في الفترة من ٢ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في كيغالي.

٢٥ – وخلال جلسة البرلمان المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تم اختيار قاضيين لتعيينهما في المحكمة الدستورية لكوسوفو. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، عينت الرئيسة يحيي آغا المرشحين وأديا اليمين الدستورية. وبذلك أصبحت هيئة المحكمة كاملة العدد وتضم تسعة قضاة.

٢٦ – وفي ١١ كانون الثاني/يناير، تم دمج ٣٧٨ من أفراد الحماية المدنية الصرب السابقين في شمال كوسوفو في مؤسسات مختلفة تابعة لكوسوفو إما من خلال التوقيع على عقودهم مع هذه المؤسسات (٣٢٨ شخصا) أو عن طريق إعلانات تسمح بأن تُدفع مرتباتهم من

صندوق الطوارئ (٥٠ شخصا). بيد أن تسليم بعض أماكن العمل لم يكتمل بعدُ. وكانت هذه الترتيبات جزءا من عملية الإدماج المتفق عليها بين بلغراد وبريشتينا في إطار اتفاق ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٢٧ - وازدادت قدرات مركز الاحتجاز في شمال ميتروفيتشا حين بدأ ٢٥ من موظفي الحماية المدنية السابقين عملهم كضباط سجون في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ومع ذلك، يظل مركز الاحتجاز مقتصرا على السجناء الذكور، ولا يزال يتعين إنشاء مرافق احتجاز مناسبة للنساء والأحداث. وأعلنت إدارة مركز الاحتجاز أنه يجري الوفاء بالمعايير الدولية فيما يتعلق بالمحتجزين في الحبس الاحتياطي، ولكن ليس للذين يقضون أحكاما بالسجن داخل المرفق.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إحراز بعض التقدم في تنفيذ اتفاق بريشتينا وبلغراد بشأن إدماج الجهاز القضائي، ولا يزال يتعين على حكومة صربيا سن تشريعات خاصة تنظم معاشات الموظفين الذين يواصلون العمل في مؤسساتها. وتأخر أيضا إدماج موظفي الدعم القانوني ولم يجر بعدُ إصدار أي إعلان عن وظيفة شاغرة.

٢٩ - وفي كانون الأول/ديسمبر، قُدمت المرافعات الختامية من قبل المدعي العام ومحامي الدفاع عن المدعى عليهما أوليفر إيفانوفيتش، الزعيم السياسي لصرب كوسوفو، ودراغوليوب ديليباسيتش، في قضية أوليفر إيفانوفيتش وآخرون التي تضم أيضا ثلاثة مدعى عليهم آخرين والمعروضة على هيئة محاكمة مكونة من قضاة دوليين تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وذلك في المحكمة الابتدائية لميتروفيتشا. والسيد إيفانوفيتش متهم، في جملة أمور، بالتحريض على ارتكاب جرائم حرب ضد السكان المدنيين في نيسان/أبريل ١٩٩٩. ومن المتوقع أن تجرى في كانون الثاني/يناير المرافعات الختامية المتعلقة بالمدعى عليهم الثلاثة المتبقين مع إصدار الحكم. ولا يزال السيد إيفانوفيتش والمدعى عليهم الثلاثة الآخرين تحت الإقامة الجبرية.

٣٠ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، برأت هيئة من قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي شخصين مدعى عليهما في ما يتعلق بقتل ضابط شرطة كوسوفو أنور زيمبيري في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١١. وبُرئ أحدهما من جميع التهم في حين ثبتت على الآخر تهمة ”عرقلة أشخاص ذوي صفة رسمية في أداء واجبات رسمية“ وحكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ لمدة عامين.

سادسا – العائدون والطوائف

٣١ – سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عودة ما مجموعه ٢٥٨ شخصا إلى كوسوفو طوعا في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وكان توزيعهم كالتالي: ١٠٣ من مصريي كوسوفو، و ٧٠ من صرب كوسوفو، و ٤٠ من طائفة الروما بكوسوفو و ٢٥ من طائفة الأشكالي بكوسوفو، و ١٦ من ألبان كوسوفو، و ٣ من بوسنيي كوسوفو، وواحد من سكان كوسوفو المنحدرين من الجبل الأسود.

٣٢ – وتقدر المفوضية أيضا أن العدد الإجمالي للأشخاص المشردين داخليا الذين يعيشون في كوسوفو قد انخفض من ١١٣ ١٧ في عام ٢٠١٤ إلى ٨٦٢ ١٦ في نهاية عام ٢٠١٥، نتيجة لتوفير حلول دائمة لبعض المشردين. ومن مجموع المشردين الذين يعيشون في كوسوفو هناك ٤٧٢ شخصا يقيمون في ٢٩ مركزا جماعيا.

٣٣ – وللتعامل مع التدفق المحتمل للمهاجرين عبر طريق غرب البلقان نحو أوروبا، وضعت سلطات كوسوفو، بقيادة وزارة الداخلية، مشروع خطة استجابة في تشرين الثاني/نوفمبر تحسبا لاحتمال تغير واسع النطاق في مسار تدفقات مختلطة من المهاجرين عبر كوسوفو. وفي الوقت نفسه، واصلت المفوضية دعم أفراد الطوائف في الحصول على الوثائق الشخصية وحل القضايا المتعلقة بحالتهم المدنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت هذه المساعدة إلى ١٠٧ أشخاص.

٣٤ – وفي سياق تحسين المستويات التعليمية لطوائف الروما والأشكالي في كوسوفو والجالية المصرية هناك، قدم برنامج المنح الدراسية لكوسوفو ما مجموعه ٥٠٠ منحة دراسية لطلاب المدارس الثانوية من الطوائف الثلاث للسنة الدراسية ٢٠١٥-٢٠١٦.

سابعا – التراث الثقافي والديني

٣٥ – في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت حكومة كوسوفو مشروع برنامجها التشريعي لعام ٢٠١٦، الذي يتوخى إعداد مشروع قانون جديد بشأن تعديل وتكملة القانون المتعلق بالتراث الثقافي سيناقش خلال جلسة مجلس الوزراء المقرر عقدها في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وسيعرض مشروع القانون على البرلمان بمجرد إقراره من قبل الحكومة.

٣٦ – وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، وافق الاتحاد الأوروبي على تمويل برنامج مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد بشأن بناء الثقة على مستوى الطوائف من خلال الحماية الثقافية.

ويمثل هذا الاتفاق تعاونا جديدا هاما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في كوسوفو على تنفيذ تدابير بناء الثقة من أجل الحفاظ على التراث الثقافي. وأتيح التمويل للمبادرة في إطار صك الاتحاد الأوروبي للمساهمة في تحقيق الاستقرار والسلام، ومن المقرر أن يبدأ في أوائل عام ٢٠١٦ تنفيذ المشروع بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٧ - واستمرت المنازعة بشأن الأرض بين بلدية ديتشان/ديتشاني ودير فيسوكي ديتشاني الصربي الأرثوذكسي. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، قضت المحكمة الدستورية لكوسوفو، بعد أن أخذت في الاعتبار تصنيف الدير كموقع من مواقع التراث العالمي لليونسكو، بتدبير مؤقت يعلق أي دعاوى أو إجراءات أو قرارات قضائية للسلطات العامة فيما يتعلق بالشكوى الدستورية المقدمة من دير فيسوكي ديتشاني. وينتهي التدبير المؤقت في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦. وانتقد فرع ديتشان/ديتشاني لرابطة المؤرخين في كوسوفو القرار ونظم مظاهرة سلمية في بلدة ديتشان/ديتشاني في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، شارك فيها ما يقدر بنحو ٤٠٠ شخص.

ثامنا - حقوق الإنسان

٣٨ - قام الفريق العامل الدولي المعني بحقوق الإنسان، الذي أنشأته البعثة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ والذي يضم ممثلين عن مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا واليونيسيف وفرنسا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، بحفز التآزر بين المشاركين فيه وتعزيز الدعم المنسق لتفعيل آليات وأطر حقوق الإنسان من قبل مؤسسات كوسوفو المعنية. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، حددت المشاورة الأولى بين أمين المظالم والفريق العامل عددا من التحديات التي تواجهها تلك المؤسسة، بما في ذلك نقص التمويل والخبراء المدربين. وقدم الفريق العامل الدعم أيضا لمكتب رئيس الوزراء في استعراض مشروع استراتيجية كوسوفو لحقوق الإنسان (٢٠١٦-٢٠٢٠) لضمان أن تفي تلك استراتيجية بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المعايير التي وُضعت ضمن الإطار الأوروبي لحقوق الإنسان.

٣٩ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت لجنة حكومة كوسوفو المعنية بالأشخاص المفقودين اجتماعا في بريشتينا مع ممثلين عن لجنة المفقودين في الجبل الأسود ووقّعت اتفاق تعاون في مجال تبادل المعلومات عن الأشخاص الذين لا يزال مصيرهم مجهولا. وكان الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي قد أوصى بإبرام هذه الاتفاقات في تقريره المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٤٠ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت أعمال الحفر في كيدجيفاك، وهو موقع جديد في منطقة رودنيتشا في صربيا. وكانت بعثة الاتحاد الأوروبي توفر التوجيه لذلك النشاط بالتنسيق مع مكتب المدعي العام في محكمة بلغراد المحلية لجرائم الحرب. ويشارك في أعمال الحفر منذ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر وفدا بلغراد وبريشتينا التابعان للفريق العامل المشترك المعني بالأشخاص المجهول مصيرهم فيما يتصل بالأحداث التي وقعت في كوسوفو.

٤١ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، عقد الفريق العامل المشترك المعني بالأشخاص المجهول مصيرهم فيما يتصل بالأحداث التي وقعت في كوسوفو جلسة ركزت المناقشات خلالها على تبادل قوائم المفقودين. وترأست اللجنة الدولية للصليب الأحمر الاجتماع، وحضرته البعثة كعضو في وفد بريشتينا. وعلى الرغم من اتفاق الوفدين على الاجتماع مرة أخرى في آذار/مارس ٢٠١٦، فإن العمل الفني للفريق العامل المشترك شهد جمودا كبيرا لأن بريشتينا لم تعيّن بعد رئيس وفدها، وهو منصب ظل شاغرا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٤٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر الفريق الاستشاري لحقوق الإنسان التابع للبعثة تسعة آراء بشأن ٣١ شكوى. ووجد الفريق في ثمانية من الآراء التسعة أن البعثة قصَّرت في الوفاء بالمقتضيات الإجرائية الواردة في المادة ٢ (الحق في الحياة) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وذلك بسبب عدم وجود تحقيق جنائي سليم. ووجد الفريق كذلك أن المقتضيات الإجرائية، على النحو المنصوص عليه في المادة ٣ من الاتفاقية (حظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة)، لم تستوف في ٢٢ من هذه الشكاوى الـ ٣١. وفي الرأي التاسع، خلص الفريق إلى أن البعثة انتهكت المادة ٣ من الاتفاقية، وكذلك المادتين ٩ (الحق في الضمان الاجتماعي) و ١١ (الحق في مستوى معيشي كاف) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومنذ تقريري الأخير، لم يحرز أي تقدم في تنفيذ توصيات الفريق المتعلقة بدفع التعويض المناسب عن الأضرار المعنوية المتكبدة نتيجة لتلك الانتهاكات. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، كان الفريق قد أقفل ملفات ٥١٨ حالة، ولا تزال تسع حالات قيد النظر. ويعتزم الفريق إتمام أعماله الفنية بحلول آذار/مارس ٢٠١٦، ليقوم بعد ذلك بإعداد تقريره النهائي وتقديمه.

٤٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنفيذ خطة عمل مجلس كوسوفو المعني بالمتعرضات للعنف الجنسي خلال الحرب، فيما يتعلق بضمان احتكام هؤلاء إلى العدالة، وذلك من خلال تدريب بالاشتراك مع بعثة الاتحاد الأوروبي قدم للمحققين والقضاة والمدعين العامين على تصنيف العنف الجنسي كجريمة دولية.

٤٤ - وخلال الحملة العالمية ”١٦ يوما من النشاط لمناهضة العنف الجنساني“، نُظمت في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر أكثر من ٢٠ مناسبة مستقلة في جميع أنحاء كوسوفو لرفع مستوى الوعي بالعنف الجنساني والدعوة إلى استجابات مؤسسية أفضل. ونظمت الحملةَ أساسا وكالة كوسوفو للمساواة بين الجنسين بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

تاسعا - ملاحظات

٤٥ - يشكِّل استمرار أحزاب المعارضة في استخدام العنف ولغة الخطاب الملهب للمشاعر، الذي أدى إلى تعطيل سير العمل في البرلمان وتفاقم التوترات في شوارع كوسوفو، مصدرَ قلق بالغ. وهذه الأعمال غير مقبولة؛ وليس لها مكان في مجتمع ديمقراطي، ولا يمكن أن تؤثر إلا سلبا على كوسوفو. وأحثُ المسؤولين عنها على الامتناع عن الطعن في مكاسب الديمقراطية باللجوء إلى العنف، وعلى معالجة التظلمات السياسية من خلال القنوات الشرعية، وعلى الارتقاء إلى مستوى مكانتهم كنواب منتخبين. وأشيد بالروح المهنية التي تحلَّت بها شرطة كوسوفو وضبط النفس الذي أبدته في تعاملها مع عدة احتجاجات عنيفة وقعت خلال هذه الفترة. وأشيدُ بالجهود المتواصلة التي بذلتها الرئيسة يحيى آغا للمساعدة على تسوية الوضع من خلال حوار شفاف وشامل للجميع.

٤٦ - وألاحظ مع القلق أن هذه التطورات ساهمت في حدوث حالات تأخير في بعض جوانب تنفيذ اتفاق بلغراد وبريشتينا المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ ومجموعة الاتفاقات التي تلته المؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥. وعلى وجه الخصوص، لم تتقيد الإجراءات المتفق عليها من أجل إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو بالإطار الزمني المحدد. ومع ذلك، فإن القرار الذي أصدرته مؤخراً المحكمة الدستورية في بريشتينا والتزام الحكومة بمواصلة عملية إنشاء رابطة/جماعة البلديات تمشياً مع قرار المحكمة يمثلان خطوةً مهمة صوب استئناف هذا الجهد على وجه السرعة. وأحث أصحاب المصلحة على مضاعفة جهودهم، لصالح كل الذين يعيشون في كوسوفو. وأعرب عن تقديري للالتزامات التي تعهدت بها كل من بريشتينا وبلغراد بأن تواصلا في القريب العاجل الاجتماعات في إطار الحوار الرفيع المستوى الذي ييسره الاتحاد الأوروبي.

٤٧ - وأرحب بالتقدم الكبير للغاية الذي أُحرز في إدماج أفراد الحماية المدنية السابقين من الصرب في مؤسسات كوسوفو. ويأتي ذلك كنتيجة مباشرة للعمل التنفيذي المتواصل الذي يقوم به كلا الجانبين للوفاء بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الحوار الذي ييسره

الاتحاد الأوروبي. وألاحظ أيضاً الطلب المتعلق بحصول كوسوفو على رمز فريد خاص بها للاتصالات الهاتفية، والمقدم من حكومة النمسا، بالنيابة عن كوسوفو، إلى الاتحاد الدولي للاتصالات. وعلى الصعيد المحلي، أشيدُ بالمناقشات المثمرة المتواصلة بين عمدتي ميتروفيتشا الشمالية وميتروفيتشا الجنوبية لتبادل الآراء بشأن المسائل المعلقة، بما في ذلك المسألة المتصلة بتسوية الحدود البلدية.

٤٨ - ويمثل توقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي والتصديقُ عليه علامةً بارزة في التقدم المحرز صوب تحقيق الاندماج الأوروبي واعترافاً واضحاً بالعمل الذي أنجزته بالفعل مؤسسات كوسوفو. وأشجع الحكومة وجميع الأطراف السياسية صاحبة المصلحة على الاحتفاظ بقدرتها على الصمود ومواصلة الثبات في التزامها بهذا المسار، بغضّ النظر عن التحديات والصراعات السياسية الكثيرة التي تواجهها في الأجل القصير.

٤٩ - وبالمثل، يتطلب إبداء الالتزام الذي لا بد منه بسيادة القانون في كوسوفو التصرف بسرعة وحزم من أجل إنشاء المحكمة المتخصصة وتفعيلها بالكامل. وألاحظ مع التقدير موافقة حكومة هولندا، المعلنة في ١٥ كانون الثاني/يناير، على استضافة هذه المؤسسة في لاهاي. وأتوقع أن تمضي جميع الأطراف صاحبة المصلحة قدماً على وجه السرعة في إنجاز الخطوات المتبقية، وفقاً للتعديل الدستوري والقانون ذي الصلة الذي أقره برلمان كوسوفو في آب/أغسطس ٢٠١٥.

٥٠ - ويمثل تأكيد أهلية كوسوفو لوضع اتفاق مع مؤسسة التصدي لتحديات الألفية إنجازاً كبيراً، إذ يتيح لكوسوفو المزيد من الفرص للحصول على الموارد التي تنهض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبشكل خاص، أنوِّه أيضاً بالمبادرات التي اتخذها قادة الأعمال التجارية داخل غرفتي التجارة في كل من بلغراد وبريشتينا لتنحية المشاكل السياسية جانبا وبناء شكل جديد من أشكال التعاون داخل دوائر الأعمال. وتمثل جهودهم درساً يستفاد منه في العمل القائم على بعد النظر.

٥١ - وأعربُ عن امتناني لممثلي الخاص، ظاهر تانين، للالتزام الذي أبداه في قيادة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ولجميع أفراد البعثة لما قدموه من خدمة. وأشكر أيضاً أعضاء أسرة الأمم المتحدة وشركاء البعثة في الميدان، بما في ذلك القوة الأمنية الدولية في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، على ما أبدوه من تعاون وما قدَّموه من مساهمات مستمرة من أجل تحقيق السلام والتقدم في كوسوفو.

المرفق الأول

تقرير الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المقدم إلى الأمين العام عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

(يغطي الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦)

١ - موجز

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (بعثة الاتحاد الأوروبي) القيام بأنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة وتأدية مهامها التنفيذية وفقاً لولايتها في مجال سيادة القانون. وقد صدر عدد من الأحكام في قضايا تتعلق بالجريمة المنظمة والفساد وجرائم خطيرة أخرى. وأدت المحاكمة في ''قضية ميتريكس''، المتعلقة بالجريمة المنظمة وتهريب مهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي، إلى إدانة أربعة مدعى عليهم وسجنهم. وأدين خمسة من ضباط شرطة كوسوفو في قضية ''المحتجزين العشرة في غراتشانيتسا'' المتعلقة بإساءة معاملة تسعة أشخاص من صرب كوسوفو من شمال كوسوفو. وحُكم بالسجن على عضو سابق في جيش تحرير بريسيفو وميدفيديا وبويانوفاتش لإدانته بجريمة شروع في القتل المقترن بظروف مشددّة، ارتُكبت في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا.

ووفرت البعثة الدعم لشرطة حدود كوسوفو ووزارة الداخلية بإسداء المشورة التقنية لهما للتعامل مع التدفق المحتمل للمهاجرين غير النظاميين واللاجئين إلى كوسوفو. وفي ظل الجمود السياسي والمظاهرات التي تقوم بها المعارضة، قدمت بعثة الاتحاد الأوروبي المشورة إلى شرطة كوسوفو في تصديها للاحتجاجات، التي أخذ بعضها شكلا عنيفا.

وفي شمال كوسوفو، أدت بعثة الاتحاد الأوروبي مهامها التنفيذية في عدد من الدعاوى القضائية. وقد حُكم على شخصين مدعى عليهما بالسجن مع وقف التنفيذ لمشاركتهما في هجمات على أفراد تابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في بلدية زوبين بوتوك في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٢. وحُكم على مدعى عليه بالسجن مع وقف التنفيذ بتهمة تعطيل أشخاص ذوي صفة رسمية عن أداء عملهم في قضية تتعلق بمقتل ضابط من شرطة كوسوفو في عام ٢٠١١. واستمرت المحاكمة الرئيسية لخمسة مدعى عليهم متهمين بجرائم حرب، من بينهم سياسي معروف من صرب كوسوفو.

واتُّخذ المزيد من الخطوات الناجحة في تنفيذ الاتفاقات الناتجة عن الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي. وفي سياق إدماج أفراد الحماية المدنية الصرب، تخرج في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٥ ضابطا جديدا من ضباط الإصلاحيات في كوسوفو، كانوا جميعا أفرادا سابقين في الحماية المدنية الصربية، من الدورة التدريبية التي عُقدت لهم في أكاديمية كوسوفو للسلامة العامة وبدأوا العمل في مركز الاحتجاز بميتروفيتشا. وفي كانون الأول/ديسمبر، ملئت جميع الوظائف البالغ عددها ٤٨٣ وظيفة في مؤسسات كوسوفو، وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، جرى توقيع جميع العقود المتبقية. وقدمت بعثة الاتحاد الأوروبي الدعم أيضاً لوزارة الداخلية في جهودها لإتاحة خدمات السجل المدني بالكامل في شمال كوسوفو. وسُلِّمت الآن نسخٌ مصدقة من دفاتر السجل المدني إلى ثلاثٍ من البلديات الشمالية الأربع.

٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي

٢-١ الأنشطة التنفيذية

جرائم الحرب

في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد قاض من بعثة الاتحاد الأوروبي جلسة استماع أولية في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية لمدعى عليه في ''قضية كوكس'' المتعلقة بإساءة معاملة أشخاص كانوا محتجزين في مرافق جيش تحرير كوسوفو في شمال ألبانيا أثناء نزاع كوسوفو. وكان المشتبه فيه قد تمكن من تفادي القبض عليه منذ عام ٢٠١٠، إلا أن شرطة كوسوفو وشرطة بعثة الاتحاد الأوروبي اعتقلتاه في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وأقر المدعى عليه بأنه مذنب في تهمة حيازة سلاح بدون ترخيص ولكنه نفى تهمة جرائم الحرب المرتكبة ضد سكان مدنيين.

وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، انتهت هيئةٌ مؤلفة من قاضٍ محلي وقاضيَيْن من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة الاستئناف من النظر في القضية المرفوعة على ''مجموعة لابي'' المتعلقة بضرب وتعذيب مدنيين من ألبان كوسوفو احتجزوا بصورة غير قانونية في مركز الاحتجاز في لاباشتيكا/لاباستيكا. ورفضت المحكمة طلب الاستئناف المقدم من أحد المدعى عليهم لتأخر تقديمه عن الفترة المقررة وأيدت الحكم الابتدائي بسجنه ثلاث سنوات. وفيما يتعلق بالشخصيْن الآخرين، احتُسب الوقت الذي قضياه في الاحتجاز على ذمة التحقيق ضمن فترة العقوبة المقررة في الحُكمين الصادرين ضدهما في وقت سابق بالسجن ست سنوات لأحدهما وأربع سنوات للآخر.

الجريمة المنظمة والفساد

في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت هيئةٌ مؤلفة من قاضٍ محلي وقاضييْن من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريشتينا الابتدائية حُكمها في ''قضية ميتريكس''. وحُكم على أربعة مدعى عليهم بالسجن لمدد تتراوح من ثلاث إلى أربع سنوات بتهمتي الجريمة المنظمة وتهريب مهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي. وترأس الادعاء في هذه القضية مدع عام تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي من مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو. وكان أحد المدعى عليهم قد أقر بالذنب في فترة سابقة وحُكم عليه بصورة منفصلة.

وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، قدم مدع عام تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي من مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو لائحة اتهام ضد أربعة مدعى عليهم متهمين بارتكاب الجريمة المنظمة وغسل الأموال وجرائم أخرى خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وتشمل الاتهامات التهرب من دفع الضريبة على نطاق واسع، المرتكب في سياق مبيعات الوقود. وادُّعي أن العائدات جرى غسلها في فترة لاحقة من خلال إحدى شركات البناء. وتولت شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي التحقيق في القضية.

وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت هيئةٌ مؤلفة من قاضٍ محلي وقاضييْن من بعثة الاتحاد الأوروبي الجلسة الأولى لدعوى الاستئناف في ''قضية جوازات السفر''. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، حُكم على ثمانية مدعى عليهم بالسجن لمدد تتراوح من سنة واحدة إلى ١٢ سنة لإدانتهم بجرائم تتعلق بسرقة ١,٤ مليون يورو في سياق عقد أبرم مع وزارة الداخلية من أجل توريد عام لجوازات سفر ذات خاصية الاستدلال الأحيائي.

وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، بدأت هيئةٌ مؤلفة من قاضٍ محلي وقاضييْن من بعثة الاتحاد الأوروبي المحاكمة في جرائم متصلة بالفساد في ''قضية وزارة النقل والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية'' المرفوعة على أشخاص من بينهم وزير سابق للنقل والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية.

قضايا تتعلق بجرائم خطيرة أخرى

في تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت هيئةٌ مؤلفة من قاضييْن محليين وقاضٍ من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة الاستئناف قراراً يؤيد حُكماً أصدرته في وقت سابق محكمةُ ميتروفيتشا الابتدائية بالسجن مع وقف التنفيذ لاثنين من ضباط شرطة كوسوفو يعملان في ميتروفيتشا، لمدة ١٤ شهرا لأحدهما و ٥ أشهر للآخر، لإدانتهما بإساءة استخدام المنصب

الرسمي أو السلطة. وقُضي ببراءة أربعة مدعى عليهم آخرين. وتتعلق القضية بتقديم مساعدة و/أو معلومات لغرض تهريب سلع من خلال نقاط تفتيش تابعة للشرطة في ميتروفيتشا.

وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، قدم مدع عام تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي من مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو لائحة اتهام ضد شخصين مدعى عليهما فيما يتعلق بغسل الأموال والتهرب من دفع الضريبة. وتتجاوز الأموال، التي ادعي أنه جرى تهريبها من غرب أوروبا وغسلها في كوسوفو، مليوني يورو. وقد قدمت لائحة الاتهام عقب تحقيق معقد أجرته شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي بالاشتراك مع شرطة كوسوفو.

وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر قاض من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية حُكما في قضية تتعلق بتفكيك سيارات مسروقة وإعادة بيعها. وحُكم على اثنين من المدعى عليهم بالسجن مع وقف التنفيذ، لمدة ١٨ شهراً لأحدهما و١٠ أشهر للآخر، بينما تمت تبرئة مدعى عليه ثالث.

وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت هيئةٌ مؤلفة من قاضٍ محلي وقاضييْن من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة غييلان/غنيلان الابتدائية حُكما على عضو سابق في جيش تحرير بريسيفو وميدفيديا وبويانوفاتش بالسجن لمدة ست سنوات لإدانته بجريمة الشروع في القتل المقترن بظروف مشددِّة، ارتكبت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في تيتوفو، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا. وترأس الادعاء في هذه القضية مدع عام تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي في مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو.

وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت هيئةٌ مؤلفة من قاضٍ محلي وقاضييْن من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريشتينا الابتدائية الحُكم في قضية ''المحتجزين العشرة في غراتشانيتسا'' المرفوعة على ١١ من ضباط شرطة كوسوفو لإساءتهم معاملة تسعة من صرب كوسوفو من شمال كوسوفو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ أثناء فترة احتجازهم. وأدين خمسة من المدعى عليهم؛ وحُكم على أحدهم بالسجن لمدة ١٨ شهرا وعلى الأربعة الآخرين بأحكام مع وقف التنفيذ ومنعهم من ممارسة مهام الخدمة العامة. وترأس الادعاء في هذه القضية مدع عام تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي من مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو.

الادعاءات الواردة في تقرير المقرر الخاص للجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان بمجلس أوروبا

أنشئت فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق في عام ٢٠١١ لإجراء تحقيق جنائي في الادعاءات الواردة في التقرير الذي أعده ديك مارتي، المقرر الخاص للجنة الشؤون القانونية

وحقوق الإنسان بمجلس أوروبا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بعنوان ”المعاملة اللاإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو“. ويسعى التحقيق الذي يجرى برعاية فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق إلى تحديد المسؤولية الجنائية الفردية للأشخاص المسؤولين بالدرجة الكبرى عن الادعاءات الواردة في التقرير.

وتمضي فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق قدما في تواصلها مع الأطراف المتضررة ومجموعات مناصرة الضحايا والأفراد من أجل جمع الأدلة والمعلومات ذات الصلة بالتحقيق. ولا يزال التعاون مع السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القانون في المنطقة وخارجها جارياً ومرضياً. وتتطلع فرقة العمل إلى التعاون المستمر من جميع الأطراف بينما يستمر إحراز تقدم في الأنشطة التشغيلية وأنشطة التحقيق.

ويتواصل التحضير لإنشاء الدوائر المتخصصة ومكتب المدعي العام المتخصص. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وافق مجلس وزراء هولندا على استضافة الدوائر المتخصصة ومكتب المدعي العام المتخصص في هولندا.

إدارة الطب الشرعي

في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأ خبراء الطب الشرعي التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي العاملون في إدارة كوسوفو للطب الشرعي في تقييم موقع كيدجيفاك في مجمع مناجم رودنيتشا في صربيا على بعد حوالي ٢٠ كيلومترا من مقالع الأحجار، حيث أُجريت حفريات في عام ٢٠١٤. وتوجه بعثة الاتحاد الأوروبي الحفريات بالتنسيق مع مدع عام لمحكمة بلغراد المحلية لجرائم الحرب وخبير ألغام صربي. وكان من بين الحاضرين أثناء الحفر أيضا اللجان الحكومية المعنية بالأشخاص المفقودين من بلغراد وبريشتينا، فضلا عن الموظفين المحليين في إدارة كوسوفو للطب الشرعي. وتم تعليق تقييم الموقع مؤقتا في ١١ كانون الأول/ديسمبر بسبب سوء الأحوال الجوية ولكن من المتوقع أن يُستأنف في عام ٢٠١٦. وفي بداية تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى خبراء الطب الشرعي في بعثة الاتحاد الأوروبي تقييمات ميدانية في منطقتي بريزرين وديتشان/ديتشاني.

حقوق الملكية

خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تلقت هيئة الطعون التابعة لوكالة الممتلكات في كوسوفو ٣٧ طعنا جديدا، وبتت في ٤٢ طعنا، في حين لا يزال ٤٤٤ طعنا بانتظار أن تبت الهيئة فيها. وأصدرت الدائرة الخاصة للمحكمة العليا المعنية بمسائل الخصخصة

١٩٦ قرارا في قضايا على مستوى هيئات المحاكمة الابتدائية، وفرغت من البت في ٥٣ قضية على مستوى هيئات الاستئناف.

٢-٢ تعزيز الخدمات

قدمت بعثة الاتحاد الأوروبي الدعم لشرطة حدود كوسوفو في شكل مشورة تقنية، مع التركيز على تحديد وتسجيل المهاجرين واللاجئين غير النظاميين، وفي مجال تعزيز قدرات التحقيق ضد التهريب، وكذلك في صياغة خطتها التنفيذية بشأن ''تدفق اللاجئين''، التي تحدد الأنشطة والمسؤوليات اللازمة من أجل استجابة منسقة للتدفق المحتمل للمهاجرين واللاجئين غير النظاميين. كما قدمت بعثة الاتحاد الأوروبي المشورة إلى وزارة الداخلية بشأن التخطيط للطوارئ أثناء أزمة الهجرة مع التركيز بشكل خاص على الميزنة، ودعت إلى تعزيز جهود التنسيق فيما بين جميع مؤسسات كوسوفو المعنية.

وواصلت البعثة العمل مع وزارة الداخلية من أجل تعزيز نظام الحالة المدنية، وقدمت المشورة بشأن اللوائح القانونية الفرعية الخاصة بتغيير اسم شخص وتحديد أرقام هويته الشخصية. وكلاهما بالغ الأهمية في تحديد هوية الأشخاص بشكل ملائم، لا سيما في القضايا الجنائية، وفي سياق خريطة طريق تحرير منح التأشيرات.

وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي رصد شرطة كوسوفو وتقديم المشورة إليها في ردها على العديد من احتجاجات المعارضة، التي تحول بعضها إلى العنف. وأظهرت شرطة كوسوفو الكفاءة المهنية، التي تعكس الدروس المستفادة من التدخلات السابقة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الأوروبية. وقدمت بعثة الاتحاد الأوروبي مشورة إضافية إلى الوحدات الخاصة التابعة لشرطة كوسوفو بشأن إجراءات الاعتقال.

وأثناء تنفيذ مشروع تجريبي بشأن أعمال الشرطة القائمة على الاستخبارات في فيريزاي/أوروسيفاتش، أظهرت الإحصاءات حدوث زيادة في عدد تقارير المعلومات المقدمة على نحو ملائم في الربع الأخير. وسوف يستخدم نجاح هذا المشروع التجريبي كمثال تهتدي به الشرطة في مناطق أخرى في كوسوفو.

وفي إطار ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المتمثلة في دعم إدارة جمارك كوسوفو، نظمت البعثة حلقة عمل بشأن حقوق الملكية الفكرية في بريشتينا. وفي نفس الوقت، بدأت حملة لتوعية الجمهور بالتعاون مع جمارك كوسوفو لتسليط الضوء على المخاطر المتعلقة بالصحة والسلامة عند شراء السلع المزيفة. وعلاوة على ذلك، واصلت البعثة رصد عملية دمج جمارك كوسوفو وإدارة الضرائب في كوسوفو. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ اتفاق تحقيق

الاستقرار والانتساب يعني إزالة جميع الرسوم الجمركية على الواردات من الاتحاد الأوروبي تدريجيا على مدى فترة ست سنوات، مع توقع انخفاض في الإيرادات في عام ٢٠١٦ بما يقرب من ٢٥ مليون يورو. ولذلك من الضروري أن تحسن إدارة الضرائب تحصيل الضرائب من أجل تعويض الانخفاض المتوقع في الإيرادات الجمركية.

وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، تخرج ٢٥ ضابطا جديدا في دائرة إصلاحيات كوسوفو، جميعهم موظفون سابقون في إدارة الحماية المدنية، من دورة تدريبية في أكاديمية كوسوفو للسلامة العامة. وبدأوا العمل في مركز احتجاز ميتروفيتشا في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، حيث يقلل وجودهم إلى حد كبير من النقص في عدد الموظفين. وأسهمت البعثة في عملية إدماجهم، من مرحلة اختيارهم إلى رصد تدريبهم في قاعة الدراسة وعملهم في مركز احتجاز ميتروفيتشا. ومع ذلك، لا يزال المركز يفتقر إلى الموظفين من ألبان كوسوفو. وأرسلت البعثة توصيات إلى المدير العام بالنيابة المعين حديثا في دائرة الإصلاحيات لتعزيز إدارة المؤسسة وتشغيلها، وضمان قدر أكبر من الفعالية في استخدام الحيز المكاني، والحد من تكاليف الموظفين والتكاليف التشغيلية. وأظهرت دائرة الإصلاحيات تحسن عزمها في الاستجابة للتوصيات بإغلاق مبنى كامل من إصلاحية دوبرافا من حيث وظيفته الحالية ليتسنى استخدامه في المستقبل وفقا لوفورات الحجم.

وواصلت البعثة تقديم المشورة إلى مجلس الادعاء العام لكوسوفو والمجلس القضائي لكوسوفو في صياغة لوائح مجموعة من القوانين المتعلقة بالجهاز القضائي التي عدلت في منتصف عام ٢٠١٥. وتقدمت عملية الصياغة ببطء خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم يستكمل المجلسان اللوائح في الموعد النهائي المحدد وهو ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وسيتعين على المجلسين معالجة مسألة قرب انتهاء ولايات أعضاء كل منهما في أوائل عام ٢٠١٦ وما ينشأ عنه من فقدان محتمل للذاكرة المؤسسية. وبالإضافة إلى الخبرة الفنية، واصلت البعثة تقديم الدعم إلى مجلس الادعاء العام لكوسوفو والمدعي العام للدولة لكفالة المساءلة وتعزيز القدرات الإدارية، وخصوصا بالنظر إلى التغييرات المذكورة أعلاه، التي سيتم إدخالها قريبا.

وواصلت البعثة أنشطة بناء القدرات في مكتب المجلس التأديبي/المدعي العام، ودعمت حلقة عمل أخرى لتحسين مهارات المفتشين والموظفين القانونيين في المكتب في عملية الاستجواب وجمع الأدلة.

٢-٣ شمال كوسوفو

في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، بدأ تنشيط الجسر الرئيسي والمناطق المحيطة به، في سياق الحوار الذي يسره الاتحاد الأوروبي. وظلت الحالة في ميتروفيتشا هادئة في أعقاب البدء في عملية التنشيط. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تم الإبلاغ عن وقوع عدة حوادث انتهاك مزعومة ومحاولة اختطاف أطفال قصر على أيدي شخص مجهول في شمال ميتروفيتشا الشمالية. وشجعت البعثة شرطة كوسوفو على معالجة الشواغل العامة من خلال حملة للتوعية الإعلامية وأنشطة خفارة المجتمعات المحلية. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وكذلك في ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر، احتج ما بين ٥٠ و ٦٠ من موظفي وزارة الداخلية الصربية السابقة في ميتروفيتشا الشمالية مطالبين بأن تراجع صربيا وضعهم فيما يخص العمالة والتقاعد. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، مُنع وزير المالية والمدير العام لدائرة الجمارك في كوسوفو من السفر إلى معبر رودنيتشا/يارينتشي بعدما قطع المتظاهرون الطريق. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقيت عبوة متفجرة على مبنى سكني، تضطلع بتجديده إحدى شركات ألبان كوسوفو في ميتروفيتشا الشمالية؛ وأصيب عامل من ألبان كوسوفو بجراح طفيفة وتحطم العديد من السيارات.

وواصلت البعثة أداء ولايتها التنفيذية في عدد من القضايا الجنائية. ففي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت هيئة قضاة تابعة للبعثة في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية حكما على سبعة مدعىً عليهم في القضية المتعلقة بارتكاب هجمات على أفراد البعثة في بلدية زوبين بوتوك في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٢. وحُكم على اثنين من المدعى عليهم بالسجن مع وقف التنفيذ لمدة سنتين وسنة واحدة وعشرة أشهر، على التوالي، بالإضافة إلى غرامات. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت هيئة قضاة تابعة للبعثة في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية الحكم في الدعوى الثانية من ثلاث دعاوى قضائية ذات صلة بإطلاق النار على ضابط شرطة كوسوفو أنور زيمبيري في تموز/يوليه ٢٠١١. وحُكم على مدعى عليه بالسجن مع وقف التنفيذ لمدة ستة أشهر لعرقلة أشخاص ذوي صفة رسمية في أداء واجباتهم، ولكنه نال البراءة في جميع التهم الأخرى، بما في ذلك جريمة القتل المقترن بظروف مشدِّدة. ووجد أن المدعى عليه الآخر غير مذنب في جميع التهم المنسوبة إليه. واستمرت المحاكمة الرئيسية في القضية المرفوعة ضد خمسة مدعى عليهم، منهم سياسي معروف من صرب كوسوفو، متهمين بارتكاب جرائم حرب. وفي أواخر الفترة المشمولة بالتقرير، تمت المرافعات الختامية للادعاء والدفاع.

وواصلت البعثة تقديم المشورة إلى شرطة كوسوفو في شمال كوسوفو. فمن ٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر، اضطلعت شرطة كوسوفو، بدعم نشط من البعثة، بعملية لمنع قطع الأخشاب بشكل غير قانوني في شمال كوسوفو. واكتسبت جهود شرطة كوسوفو الرامية إلى تطبيق مبادئ أعمال الشرطة التي تستند إلى معلومات استخبارية زخما جديدا في شمال كوسوفو، وقد ساهمت البعثة فيها بالتوجيه الاستراتيجي والعملي. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت البعثة حلقة عمل مع مديرية الشرطة الإقليمية في ميتروفيتشا الشمالية بشأن تقديم المعلومات في إطار أعمال الشرطة التي تستند إلى معلومات استخبارية، وهذا ما كررته شرطة كوسوفو بدورها في حلقات عمل مع جميع قادة المراكز ورؤساء الإدارات في شمال كوسوفو. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع المديرون الإقليميون لشرطة كوسوفو في ميتروفيتشا الشمالية والجنوبية، بتيسير من البعثة، لمناقشة التحديات الإقليمية والكيفية التي يمكن بها زيادة التنسيق والتعاون بشأن مسائل الأمن الإقليمي. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، نظمت البعثة حلقة عمل تدريبية على وسائل الإعلام والاتصالات لفائدة ١٤ ضابطا بشرطة كوسوفو من مراكز الشرطة الشمالية الأربعة، الأمر الذي سيسهم في تحقيق هدف شرطة كوسوفو المتمثل في زيادة الثقة والاطمئنان عن طريق إطلاع السكان على النحو المناسب. وساهمت البعثة في مكافحة العنف العائلي في شمال كوسوفو عن طريق تنظيم اجتماع للخبراء في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر تمخض عن عقد اجتماعات تنسيق منتظمة بشأن العنف العائلي. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، حضرت فرقتا استجابة سريعة من مديريتي الشرطة الإقليمية في ميتروفيتشا الشمالية والجنوبية تدريبا مشتركا شمل عرضا بشأن فض التجمعات ومكافحة الشغب قدمته البعثة، وأعقب ذلك إجراء مناقشة بشأن الاحتياجات من التدريب. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، افتتحت مفتشية شرطة كوسوفو فرعها في ميتروفيتشا الشمالية.

٢-٤ تنفيذ الحوار

في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عُقد في بلغراد الاجتماع الرابع بشأن الإدارة المتكاملة لنقاط العبور. وشهد الاجتماع تمثيلا رفيع المستوى من كلا الجانبين، وساهم في الدفع قدما بتنفيذ البروتوكول التقني. ونوقشت الأعمال التحضيرية للبدء في بناء نقاط عبور دائمة، واقترحت جميع الأطراف مشاركة البعثة كعضو دائم في اللجنة التوجيهية للمشروع.

وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، يسرت البعثة أول اجتماع مشترك لممثلين عن إدارتي بلغراد وبريشتينا للجمارك على نقطة عبور ميرداروي/ميرداري. وكان الهدف

هو مناقشة المسائل التقنية والعملية ذات الصلة بتبادل البيانات الجمركية الذي بلغ مرحلة التشغيل الكامل في الآونة الأخيرة.

وتلقت البعثة من خلال بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو ردا من الإنتربول على طلب أرسل إلى بلغراد في عام ٢٠١٣ من أجل التحقق من تسجيل وصحة الوثائق التي استخدمها الأشخاص في ٢ ٠٨٧ حالة بغية تغيير لوحات تسجيل المركبات من SRB إلى KS أو RKS. وتواصل البعثة متابعة عملية التحقق لأن ١٢٦ من الحالات ما زالت بلا إجابة.

وقدمت البعثة الدعم إلى وزارة الداخلية في جهودها الرامية إلى جعل خدمات التسجيل المدني متاحة بالكامل في شمال كوسوفو. وتحقيقا لهذه الغاية، اجتمعت البعثة عدة مرات مع ممثلي الحكومة وكبار المسؤولين في وكالة التسجيل المدني ورؤساء البلديات الشمالية لمناقشة إنشاء المكاتب الرئيسية لتسجيل الحالة المدنية. وسلّمت الوكالة نسخا طبق الأصل من دفاتر التسجيل المدني إلى ممثلي المكاتب الفرعية في زوبين بوتوك في تشرين الأول/أكتوبر وفي ليبوسافيتش/ليبوسافيك وزفيتشان/زفيتجان في كانون الأول/ديسمبر.

وفي ضوء توقيع العقود في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بالنسبة لموظفي الحماية المدنية الصرب السابقين المتبقين وعددهم ٣٢٨ شخصا، بالإضافة إلى توقيع ٥٠ موظفا سابقا تم اختيارهم من صندوق الطوارئ على الوثائق، عُين جميع موظفي الحماية المدنية سابقا البالغ عددهم في وظائف في مؤسسات كوسوفو بموجب الاتفاق.

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦)

البلد	العدد
النمسا	١
بلغاريا	١
ألمانيا	١
هنغاريا	١
إيطاليا	١
الاتحاد الروسي	١
تركيا	١
أوكرانيا	١
المجموع	**٨**

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦)

البلد	العدد
الجمهورية التشيكية	٢
جمهورية مولدوفا	١
بولندا	٢
رومانيا	١
تركيا	١
أوكرانيا	٢
المجموع	**٩**

Map No. 4133 Rev. 65 UNITED NATIONS
January 2016

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)